

المرتكزات الفكرية السياسية للدولة الفاعلة وغير الفاعلة

أ.م.د. فاتن محمد رزاق

كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

fatinm.r@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص:

تعد الدولة من بين أكثر الأشكال والفاعلين السياسيين أهمية في عالمنا اليوم فلا يزال وجودها أساسياً في العمليات السياسية المعاصرة فبالرغم من التغيرات التي أصابت الدول وحولتها من دولة الحداثة إلى دولة ما بعد الحداثة فما زال دورها ووجودها يعكس شكلها اليوم وفقاً للمسميات المعاصرة للدولة الفاعلة وغير الفاعلة (الفاشلة ، الرخوة ، الضعيفة...) ويعكس دورها في أداء وظيفتها وسياساتها المتبعة في حل الالتزامات السياسية وغير السياسية ليس قوتها وفعاليتها واستمرار وجودها فحسب بل عدم تحولها إلى دولة فاشلة أو هشّة.. وهو ما تتباين فيه بين دولة واحدة وأخرى وفقاً للمتغيرات الداخلية ولتأثير البيئة الدولية فيها، فالفارق بين الدول ليس في توفر الحكومة أو السلطة بل القدرة على الفعل وتنفيذه .

الكلمات المفتاحية: الدولة الفاعلة ، الدولة الفاشلة ، معايير ومرتكزات، الدولة غير الفاعلة.

تاريخ النشر: ٢٠٢٤ / ١٢ / ١

تاريخ القبول: ٢٠٢٤ / ١١ / ٢

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤ / ٩ / ١٨

The intellectual and political foundations of the effective and ineffective state

Asst. Prof. Dr. Faten Mohammed Razzaq

College of Political Science / Al-Mustansiriya University

fatinm.r@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

The state is considered one of the most important political forms and actors in our world today. Its presence is still essential in contemporary political processes. Despite the changes that have afflicted states and transformed them from a modern state to a post-modern state, its role and existence still reflects its form today according to contemporary names: (the effective and ineffective failed state, soft, weak...) Its role in performing its function and its policy followed in resolving political and non-political crises reflects not only its strength, effectiveness, and continued existence, but also its non-transformation into a failed or fragile state... which varies from one state to another according to internal variables and the influence of the international environment on it. The difference between countries is not the availability of government or authority, but rather the ability to act and implement it.

Keywords: effective state, failed state, criteria and foundations of ineffective state

المقدمة:

لقد شهدت الدولة المعاصرة اليوم مجموعة من الازمات والمتغيرات والتحديات الداخلية (سياسية، اقتصادية، ثقافية ..) والخارجية (متمثلة بالعولمة وما بعد العولمة وبالثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي). او مجمل ما يطلق عليه مفرزات ما بعد الحداثة، لتدخلها في ازمات متعددة ليتراجع دورها بسبب محدودية وتراجع دورها و سيادتها مما جعل المفكرين والباحثين المتخصصين يختلفون في تحديد اسباب التراجع وكيفية معالجته لتتقسم الآراء ما بين تحديد اولوية المتغيرات والتحديات الداخلية او الخارجية

لقد كان لتلك التحديات والازمات اثرها البارز الذي كاد ان يسقط الكثير من الدول او ما اطلقت عليه او وصفتها ادبيات النظرية السياسية المعاصرة بالدولة (المنهارة ، الفاشلة او الهشة ، الرخوة ..) أي الدول غير الفاعلة والتي اتسمت فيها بسبب فقدان او ضعف سيادتها ولتدخل وتعدد الفواعل الداخليين (كالحرركات، العصابات ..) او الدوليين (كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسية) وانهيار او ضعف البنى ، وغياب دولة القانون وانتشار الفساد الاداري فضلا عن البطالة والنزوح والهجرة والانقسامات الداخلية السياسية و المجتمعية وغيرها من المعايير التي وضعتها الولايات المتحدة لتصف تلك الدول وتسميها ، رغم اعتراض البعض على هذه التسميات والتقسيمات والتي يرجعها لأسباب ومصالح لأجل الهيمنة الدولية وضعت معاييرها بما يخدم ايديولوجيتها ومصالحها ، ولأجل التخلص من تلك المعايير ولبناء دولة قوية فاعلة لابد من متطلبات ومرتكزات فكرية سياسية تتحقق فيها مصالح المواطنين وحررياتهم وامنهم قبل كل شئ.

اهمية البحث:

تأتي اهمية البحث من أهمية وجود الفاعل الرئيسي في الساحة الوطنية والدولية الا وهو الدولة وكذلك من وجود دولة وطنية قوية متماسكة في ظل تحديات محلية وإقليمية متعددة تهدد كيانه وجودها.

اشكالية البحث:

تنطلق اشكالية البحث من مجموعة اسئلة نحاول الإجابة عنها في متن الدراسة والتي تتمثل

بمايأتي:

- ماهي الأسباب التي تؤدي إلى انهياراو ضعف الدولة وفشلها؟ ماهي مقومات قوة الدولة؟
- ماهي المعايير التي تقاس بها قوة الدولة أو فشلها؟

فرضية البحث:

افترضت الدراسة تغير الشكل و المفهوم الكلاسيكي للدولة ليتخذ اشكال جديدة، وان بناء الدولة الفاعلة يشترط قيام الدولة المدنية الديمقراطية المبنية على وجود القيادة السياسية القادرة على بناء الهوية الوطنية وتفعيل روح المواطنة والاستقرار والتماسك السياسي والمجتمعي وعلى التسامح والعدالة .

منهجية البحث :

لقد اعتمدت الدراسة على المقترَب الوصفي لوصف انواع الدول والمقترَب التحليلي لمعرفة معايير ومرتكزات الدولة الفاعلة وغير الفاعلة والمقترَب المقارن لمقارنة مفهوم ومرتكزات ومعايير الدولة الفاعلة وغير الفاعلة.

المبحث الأول

مفهوم الدولة الفاعلة وغير الفاعلة

اثارت فكرة الدولة كثيرا من المفاهيم والنظريات ، التي ظهرت غالباً في شكل طوباويات وضعية تقترح نموذجاً سياسياً و اجتماعياً ينبغي العمل على بنائه ، او نقدية تقضح احد نماذج السيطرة وتشير خصوصاً الى قدرة الدولة على فرض البنى الادراكية او العقلية التي فكر فيها عبرها (نابلي ٢٠٢١ ، ١١). أي ان التحدي اليوم هو صياغة مفهوم للدولة من منظور نقدي انساني من جهة وان يؤخذ في الاعتبار من جهة أخرى النقد الذي وجه الى المفاهيم السابقة من منظور الفكر والفلسفة والنظرية السياسية والأخلاقية والمقدمة من قبل العلوم السياسية وعلم الاجتماع والقانون ... ومن منطلقات مختلفة منها الجماعية والليبرالية والماركسية فضلاً عن الأفكار المختلفة عن آثار العولمة ومرحلة ما بعد العولمة وما بعد الدولة او ما بعد الحداثة عموماً (بشارة ٢٠٢٣، ٩). لقد اعتادت مرجعيات و أدبيات العلوم السياسية على تعريف المصطلحات وتوضيح مفهومها بدلالة تفكيك المركب الذي يتكون منه ، ألا أننا في دراستنا هذه سنعتمد على التعريف بدلالة المفاهيم المقاربة وبدلالة النقيض. لقد اعتادت كلاسيكيات الدراسات السياسية والقانونية على تعريف الدولة : بأنها مفهوم سياسي قانوني يصف جماعة بشرية تقيم في رقعة جغرافية محددة منظمة من خلال مؤسسات سياسية تديرها هيئة حاكمة فعالة مستقلة أي انها تتكون من أربعة عناصر رئيسية (الشعب والاقليم والسلطة والسيادة) (خشيم ٢٠٠٣ ، ٣٣٨)، والدولة نوعان : بسيطة موحدة تتميز بمركزية السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وتتخذ اشكالا متعددة : المركزية، الادارة المحلية ، اللامركزية الادارية ،الحكم الذاتي ، اما النوع الثاني المركبة فتتميز بلامركزية السلطات الثلاثة ومن اشكالها : اتحادية فدرالية، كونفدرالية، اتحاد شخصي، اتحاد فعلي او حقيقي (خشيم ٢٠٠٣ ، ٣٣٩)، أي ان الدولة هنا هي نتاج مركزة الحكم وتمفصل وظائفه من جهة ، وفرض السيادة الإقليمية واحتكار العنف من جهة أخرى ولكي يؤسس لمفهوم حديث للدولة مرتبط بالمواطنة نعتبر الدولة الحديثة والمقصود نموذجها الأوروبي الذي طبق في اغلب انحاء العالم الحديث نتاج مسارين تاريخيين (بشارة ٢٠٢٣ ، ١٩):

١. تشكل الدولة الإقليمية التي بدأت غالباً بوصفها ملكيات مطلقة بمركزة السلطات والتوسع الإقليمي ، وذلك بالحرب والاتفاقيات بين الدول التي تتلوها.
٢. تطور المدن الحرة وثقافتها أو حضارتها منذ نهاية العصر الوسيط حيث بدأت المواطنة تمارس فيها بوصفها عضوية فاعلة في المدينة لكنها كانت عضوية حصرية اقصادية.
- اما الدول غير الاوربية لم تنشأ وفقاً لهذين المسارين رغم تبنيها النموذج الأوربي فقد كان نموذجها بوصفها هيئة قسرية مؤلفة من عدة مؤسسات تحتكر العنف والتشريع على إقليم وسكان وتفاعل هذا النموذج مع مسارات تطور كيانات سياسية وجماعات قائمة في البلدان المختلفة وثمة تفاوت في النتائج من ناحية قدرة الدولة في السيطرة وقوة الجماعات التي فرضت عليها من خارجها او على درجة مؤسسة وفصل المؤسسة عن شخوص الحكومة والمواطنة مما جعل مسميات الدولة المعاصرة تكون جديدة ومختلفة وفقاً لهذا الأداء والنتائج (بشاره ٢٠٢٣ ، ٢٠) .

- وهناك من يقسم الدول من الناحية الفكرية او الأيديولوجية الى (نابلي ٢٠٢١ ، ١١) :
١. من ناحية علاقتها بالشأن السياسي (الدولة الديمقراطية الليبرالية، الدولة الشمولية) .
 ٢. من ناحية علاقتها بالاقتصاد (دولة الحد الأدنى، الدولة الشرطية، الدولة الشيوعية)
 ٣. من ناحية علاقتها بالشأن الديني (الدولة العلمانية والدولة الثيوقراطية)
 ٤. من ناحية المركزية والمادية (نيوليبرالية ، ماركسية ، فوضوية، بنائية) .
- بالرغم من هذه التقسيمات الفكرية السياسية والقانونية للدولة ألا أنه في الآونة الأخيرة ظهرت في أدبيات العلوم السياسية تصنيفات أخرى للدولة (الدولة الفاشلة، الضعيفة او الهشة، الدولة الرخوة ، الدولة العميقة ، الدولة القوية والفاعلة) .

وهناك من يقسمها إلى قسمين (خيرالله ٢٠١٩ ، ١٦٤) :

- أ. تقسيم الدول وفقاً للنظام الدولي وتقسّم إلى :
١. الدول الضعيفة القانعة وغير القانعة : ويقصد بها الدول التي تجمعها مصالح مع دول قوية وتبني مصالحها و سلوكياتها سواء اكانت قانعة او غير قانعة استناداً إلى التحالفات ومن الدول القانعة (لبنان ، مالي ...) أما غير القانعة (سوريا ، كوريا الشمالية) .
 ٢. الدولية القوية غير القانعة: ويقصد بها الدول الكبرى التي تسعى لتغيير النظام الدولي وفقاً لمصالحها لعدم رضاها عنه وفي الوقت ذاته تمنع الدول الصغيرة من الوصول الى ان تكون دول كبرى.
 ٣. الدولة القوية القانعة: وهي الدول الراضية عن النظام الدولي وتسعى للحفاظ عليه وهي تمتاز بقوتها السياسية الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية .
- ب. تقسيم الدول وفقاً للمركزات والمتغيرات الداخلية.

ويمكن ان تعرف الدولة وفقاً للممارسات أي الاداء الوظيفي لها فالاداء المنتظم لفاعلي الدولة واجهزتها أي ممارستهم قد يدعم صورة الدولة اويضعفها امام المجتمع الدولي والمحلي (مجلد ٢٠١٨، ٤٢) ، وعليه يمكن ان تقسم إلى (فرج ٢٠١٧، ٢٧٩-٢٨٠):

١. الدولة الضعيفة أو الهشة : وهي الدول تعاني من العجز في تقديم بعض الوظائف مثل حكم القانون ، الرعاية الاجتماعية ، الشرعية، الرفاهية أي أن أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية متدهورة رغم امتلاكها حق استخدام القوة واحتكارها.

٢. الدول المتجهة للفشل : وهي الدول غير القادرة في السيطرة على حدودها رغم قدرتها على تدابير الرعاية العامة والهيكل الدستورية والديمقراطية ولكن في الحقيقة هي لا توفر جميع الخدمات للجميع ولا تسيطر على كل أراضيها ولكن تمتلك قوة وقدرة محدودة لإدارة الدولة

٣. الدولة الرخوة : هي الدولة التي تصدر القوانين ولا تطبقها لعدم احترام الناس للقانون ولأن كبار السلطة والمال لا يبالون به والصغار يتلقون الرشاوي ، أما الفقراء فيتم قمعهم.

٤. الدول المنهارة : وهي الدولة التي تعاني من انحلال تراكمي تتأثر وتتأكل فيها هياكل الدولة وهذا الانهيار يحدث في نقطة لا يمكن العودة منها أي أنها عملية انفجار للمجتمع المنظم (زحنون و حامق ٢٠١٨، ٢٤).

٥. الدولة الفاشلة : وهو مفهوم قابل للنقاش يضم تحت هذا المصطلح اوضاعاً لدول شديدة التنوع تميزت بفقدان الدولة لصفات السيادة او بعجزها عن اداء وظائفها في السيطرة على اراضيها وتأمين أمن مواطنيها وادارة المرافق العامة الاساسية ودعم الاستقرار الاقليمي والدولي (نابلي ٢٠٢١، ٢٧٤) .

فهي دولة لم تعد قادرة الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية واقتصادية قابلة للحياة بل أصبحت غير قابلة للحكم تنقصها الشرعية في عيون المجتمع الدولي ، وقد تواجه فشلاً ذريعاً أو أنهيار الدولة وهذا لا يعني بالضرورة الفوضى فالواقع يتم استبداله بقوة داخلية دينية، طائفية، قومية ، سياسية ، تسعى اصلاً لتغيير النظام السياسي كلياً أو جزئياً وتطرح نفسها فاعلاً دولياً فأن فشل الدولة هنا يؤدي إلى كيانات ما قبل الدولة مثل القبلية والطائفية ، أو نشوء جماعات جديدة (حركات الاحزاب ، عصابات ، مليشيات) تتولى الوظائف الأساسية التي فشلت في القيام بها مثل (التمنية ، الرعاية ، الحماية) بسبب فشلها بنيوياً أو بسبب تدخل دولي هو الذي حد من امتداد سلطتها إلى بعض اقاليمها (غريفيثس واوكلاهان ٢٠٠٨، ٢٥) ، وينبع التشديد على اهمية الحفاظ على الدولة في بعض المناطق حيث البديل من استقرارها ليس نشوء دولة جديدة بل تحولها الى دولة فاشلة وفي ماعدا الشروخ الاجتماعية وهشاشة الدولة وضعفها في مقابل تسييس البنى الاجتماعية ولاسيما الطائفية تقدم بعض الدول نموذجاً لغياب بعض اهم مكونات الدولة الحديثة والمعاصرة حيث تتسم بتقاسم وظائف والتعيينات في اجهزة الدولة على اساس الولاء الحزبي وليس الكفاءة مما يتناقض مع بيروقراطية الدولة وطبيعتها التاريخية ورفض حصر شرعية ممارسة العنف في الدولة والجهر علناً بولائها

للخارج أي مسألة التسلح وممارسة العنف المسلح وهي حالة فريدة لم تعرفها الدولة المعاصرة و بغياب احتكار العنف بوجود علني لقوى تمارس العنف خارج شرعية الدولة (بشارة ٢٠٢٣ ، ٢٥) ، فعندما تفشل الدولة يعمل فاعلون من غير الدول باستراتيجيات مختلفة يمكن تحديد اهمها (فرج ٢٠١٧ ، ٢٨٠-٢٨١):

- دخول فاعلين عنيفين في صراع مسلح مفتوح للسيطرة على الدولة (حالة ليبيا)
- الدخول في تحالف مع بقايا نظام الدولة الفاشلة (سوريا ، اليمن ..)
- التحالف مع دول أخرى من خلال التعاون أو التبعية كما هو حالة البعض في علاقتها مع إيران .
- تقدم نفسها كبديل للدولة ومؤسساتها كحالات الثورات. (الجيش الحر في سوريا) .
- استغلال الظروف السياسية والدولية لدعم اجندتها او استغلال الاضطهاد الديني القومي الطائفي لتحقيق اهدافها الداخلية (فرج ٢٠١٧ ، ٢٨٢) .

٦. الدولة الفاعلة: وهي الدولة المتماسكة والتي تستطيع أن تحافظ وتسيطر على حدودها الاقليمية وتؤمن الرعاية (الصحية والتعليمية ...) لمواطنيها وهي دولة تملك بنية تحتية اقتصادية قوية وفاعلة وكذلك تمتاز بقدرتها على حفظ النظام والقانون وتطبيقه أي تتمتع بالاستقرار المجتمعي والسياسي، أي انها النقيض للدولة الفاشلة (غريفيثس واوكلاهان ٢٠٠٨، ٢٢١).

اما تعريفها بدلالة المفاهيم المقاربة (الدولة القوية) ويقصد بها الدولة التي تملك القدرة الدولية الكافية لحماية نفسها خارجياً وداخلياً من القوى والحركات المعارضة، كما لها القدرة على التغيير في المجتمع في حين تفقر الدولة الضعيفة إلى تلك القدرة التي تمتلكها من فرض أرائها، كذلك للدولة القوية والفاعلة القدرة على الضبط الاجتماعي عن طريق المشاركة والتوعية او الازعان (بوزكري ٢٠١٤، ٣٦).

أما المبادئ السياسية للدولة الفاعلة القوية فتتضمن مايلي (بوزكري ٢٠١٤، ٤٠):

- أ. التعددية السياسية
- ب. لا مركزية الحكم المحلي.
- ت. المسألة والمحاسبة .
- ث. الانتخابات الحرة النزيفة
- ج. حياد جهاز الإدارة العامة
- ح. ضمان المساواة والحرية وتكافؤ الفرص للجميع.
- خ. الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني .
- د. حرية تداول البيانات والمعلومات.

اذن يمكن القول ان الدولة القوية الفاعلة هي الدولة التي تمتلك القوة والقدرة في حفظ امن مواطنيها وتقديم الرعاية لهم ، وإدارة مؤسساتها بدون أي تدخلات خارجية او ان يكون لها شريك داخلي متمثل بفواعل

أخرى غير الفواعل الرسمية أي أنها بالعكس من الدول غير الفاعلة (الفاشلة ، الضعيفة...) التي تعاني من أزمات متعددة تتعلق بمتغيرات خارجية رافقها تغير بالبنى الهيكلية وسوء الادارة والفساد وضعف الهوية الوطنية وانفصال السلطة عن السياسة.

المبحث الثاني

معايير الدولة الفاعلة وغير الفاعلة

يستدل على وجود الدولة الفاعلة من الدولة غير الفاعلة بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات والمعايير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تتمثل بما يلي:

أولاً: معايير الدولة غير الفاعلة

١. المعايير السياسية وتتمثل بما يلي : (غريفيثس واوكلاهان ٢٠٠٨، ٢٢٢)، (زحنون و حامق ٢٠١٨، ٢٦-٢٧)

- فقدان الشرعية السياسية (غياب المشاركة، فساد، تظاهرات).
- غياب دولة القانون وانتهاك حقوق الانسان (عنف سياسي ومدني، حكم ديكتاتوري او عسكري (

- غياب الشفافية والمحاسبة السياسية (غياب أجهزة الرقابة والمحاسبة وعدم الالتزام ببند اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد)

- تراجع قدره الدولة عن تقديم الخدمات العامة
- تدخل دول اخرى او فاعلين خارجيين (متطرفين، امراء حرب، عصابات مسلحة).
- ٢. المعايير الاقتصادية وتتمثل بما يلي: (فياض دت، ١٠٢)، (زحنون و حامق ٢٠١٨، ٢٦-٢٧)
- ركود اقتصادي، غياب التنمية، مشاريع وهمية، واللجوء للقروض والمساعدات.
- تفاوت طبقي وتهميش النساء والشباب والاقليات.
- تدهور اقتصادي وغياب الرقابة والمحاسبة والفساد وسوء الإدارة .

٣. المعايير الاجتماعية وتتمثل بما يلي:

- زيادة السكان وسوء توزيعهم
- النزوح والهجرة والنعرات الطائفية والعنصرية
- قلة الموارد الاقتصادية الموزعة للسكان
- النزوح والهجرة والتأثر القبلي او العنصري وجرائم لا يعاقب مرتكبها

ثانياً: معايير الدولة الفاعلة فتتضمن مايلي :

١. المعايير السياسية والتي تتحدد بمايلي : (طشطوش ٢٠١٢، ١٦٠)

- القدرة الدبلوماسية والتي تتمثل بوجود مؤشرين هما :حجم التمثيل الدبلوماسي للدول الأجنبية لدى الدولة (التمثيل الداخلي) و حجم التمثيل الدبلوماسي للدولة لدى الدول الأخرى (التمثيل الخارجي)
 - القدرة السياسية والتي تتمثل بمستوى (الحريات المتاحة) من ناحية التعددية السياسية وحقوق الانسان، فكلما توفرت مستويات اعلى من الحريات واحترام حقوق الانسان دل ذلك على قوة الدولة وفعاليتها السياسية.
 - الاستقرار السياسي وغياب العنف (من المؤشرات المهمة التي تدل على قوة الدولة وفعاليتها.
 - المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية وهو عنصر يدل على مدى اهتمام الشعب بالعملية السياسية ومدى ثقافته السياسية فكلما زادت المشاركة دل على قوة الدولة (طشوش ١٦٣، ٢٠١٢).
 - مدى كفاءة الحكومة و فعالية البرلمان من حيث المسائلة والتمثيل .
- الإدارة الوطنية وهي تجسيد لإدارة الدولة وتتجسد في ثلاثة عناصر اساسية:(القيادة السياسية، الاهداف الاستراتيجية ، حجم القاعدة العلمية) .
- ان امتلاك القيادة السياسية لرؤية متكاملة تؤدي الى اراده وطنيه قوية او ضعيفة وعند قدرتها على ترجمه الاهداف لاستراتيجية فان ذلك يعد مدخلا لإرادة وطنيه صلبه ويمثل العلم المدخل الصحيح لتمكين القيادة السياسية من تحقيق الاهداف الاستراتيجية (طشوش ١٦٤، ٢٠١٢) ، كما تقاس قوه الدولة و فاعليتها بمؤثرات اخرى غير سياسيه اجتماعيه اقتصاديه ثقافيه والتي تتعلق بالتماسك المجتمعي وشعور الفرد الولائي للوطن وليس للمنتميات اخرى وكذلك يقاس بمدى قوه اقتصادها وتنوعه وتوفر الامن الغذائي والماء والصحي (عبود وسعد ١١٠، ٢٠١٢).
- ان الازمة الراهنة اليوم في اغلب دول العالم هي ازمه الدولة الفاعلة وان كانت في النهاية هي ازمة السيادة الوطنية او القطرية فكل وحده قطريه ذات سيادة اليوم تمثل مقلب نفايات للدول الأخرى او مقلبا لتصدير الازمات الى تلك الدول الأخرى وهذا ما عانت منه العديد من دول الشرق الاوسط ، فتم انزال تلك الوحدات السيادية واختزال الفعل السياسي لها الى دور ومرتبته الشرطة المحلية التي تصارع من اجل قليل من القانون والنظام اللازم لحركه المرور فقد ادى تقليص مهام الدولة الى تدهور الثقة الشعبية بقدره الحكومات على التعامل الفعال مع التهديدات المتعددة للوضع الوجودي لمواطنيها(باومان و بوردوني ٣١، ٢٠١٨). فليس الامر مجرد اخفاق سياسي او اخر وتغيير الوجوه لا يؤدي الى تغييرات جوهريه في السياسات الحكومية ولا يؤدي الى تغييرات في حجم الصعاب المرتبطة بالصراع من اجل البقاء في ظل ظروف من اللايقين المؤكد. (باومان و بوردوني ٢٦، ٢٠١٨-٢٧).

ان ازمتنا اليوم لا تختلف عن ازمه الكثير من المتضررين من النظام الرأسمالي والتي ترجع الى عنصرين اساسيين وهما (فياض دت، ٩٨)، (باومان و بوردونى ٢٠١٨، ٢٠):

- عدم القدرة على اتخاذ قرارات ملموسة على المستوى الاقتصادي.
- عدم القدرة على تقديم خدمات اجتماعية.

وهذا بدوره ادى الى سياسات التقشف والى تحرير السوق وتحول في الصلاحيات المؤسسية كل ذلك من اجل ضمان وجود جهاز الدولة والحفاظ عليه وعلى امتيازاته التي صارت متعددة وهنا تدخل الدولة في ازمه ولا تكون دولة راعية للمواطن بل تصبح احدى الطفيليات التي تتغذى على اجساد مواطنيها فلا تتشغل الا ببقائها، ومصالحها بل تطلب المزيد دوماً وتعطي القليل في المقابل وهذا ما مثلته الكثير من قيادات وحكومات الدول غير الفاعلة اياً كانت مسمياتها (فاشلة ، هشة..)

كما يعد تراجع دور الدولة وجعلها دولة غير فاعلة وفقاً للتسميات المعاصرة اليوم هو بسبب انفصال السلطة عن السياسة وهو احد اسباب عجز الدولة عن القيام بمهامها وهذا الانفصال نتيجة لغياب القوة الفاعلة القادرة على فعل كل ما تتطلبه كل ازمه، فالسلطة تعني القدرة على فعل الاشياء اما السياسة تعني القدرة على تحديد الاشياء التي ينبغي فعلها وتحديد الاشياء التي يجب تجنبها، و على المستوى العالمي كان للعولمة وتحرير السوق اثره في تجريد الدولة من سلطتها وكان للصدع بين العالمي والمحلي دوره في حكم (الدولة بلا دولة) الذي يحدث عبر الحكومه ويسبب شلل للنظام الديمقراطي التمثيلي على المستوى المحلي بحيث يتحول الى مجرد تصريف للأمر الادارية اليومية ويعجز عن التعامل مع المشكلات التي تفرضها السلطة العولمية واصبحت المدن والدول على حد تعبير باومان مقلب نفايات كبرى أي (ارهاب وعنف هجره ونزوح ازمات داخلية متعددة)، هذا الانفصال بين السلطة والسياسة رغم تواجد السياسة تحديدا ما يجب فعله وتجنبه على المستوى الوطني والدولي ، فالكثير من الدول عانت من انفصال السياسية عن السلطة لعدم قدره النظام السياسي بحكومات المتعاقبة على اداء ادوار ووظائف الدولة بما هو معروف في الواقع السياسي (باومان و بوردونى ٢٠١٨، ٢١).

ان تاثير العولمة والتطور التكنولوجي قد افضى الى تراجع دور الدولة، وهنا لابد لنا من معرفة مشكلة وجود الدولة وبنائها قبل ان نتحدث عن قوتها وفعاليتها.

ان بناء الدولة تتطلب مجموعه من العناصر والاركان من اجل بناء دولة فاعلة البناء وقبل التحدث عن تلك المستلزمات في المبحث الثالث لابد من معرفه ما هي المشكلات التي تواجه اعاده بناء الدولة اولا ثم تفعيل دورها لتكون دولة فاعلة ثانيا ويمكن ان نحدد مشكله اعاده بناء الدولة بعدة نقاط اساسية وهي (مراد ٢٠١٦، ٢٦) :

١. الهوية الوطنية وتعد المحور المركزي الاول والوحيد في عملية بناء الدولة ونظام الحكم فيها وهي العملية التي تتأسس على هوية مجتمعية موحدة وليس بالضرورة واحده فالهوية الوطنية السياسية في اي دولة تصنع صنعاً (مراد ٢٦، ٢٠١٦).

٢. دور القوى الخارجية المختلفة في تفكيك الدولة والهوية الوطنية ونقل الصراع في داخل نظام الدولة الواحدة فأحياء الهويات العرقية والطائفية يعجل زوال الدولة الوطنية لتغليب الكيانات الاثنية المتعددة ولا يدور الصراع بين تلك المكونات لأسباب حضارية او ايدولوجية او رؤى حدثية بقدر ما يكون الاستئثار بسلطة الدولة من خلال انكفاء التناقضات المجتمعية المحلية باعتبار هذه البلدان لم يكن قائماً على الاسس التقليدية في بناء الدولة او مجتمعاتها مما اضعف النسيج الاجتماعي (فياض دت، ٩٨-٩٩).

٣. عمليات العنف والارهاب لقوى وجماعات غير رسمية وغير قانونية ذات اهداف ومسميات مختلفة ارهاب ، جهاد ، مقاومة.

٤. مشكلة الحركات الاجتماعية كالتظاهرات، احتجاجات شعبيه، عصيان مدني للمطالبة بالحقوق والخدمات، ومحاربة الفساد الاداري والمالي والفساد الحكومي الذي يقوم على استخدام السلطة العامة للمصلحة الخاصة والربح اي استعمال الوظيفة للمكسب الشخصي بإجراءات تخالف الشرعية القانونية (مراد ١٦٦، ٢٠١٦-٢٠١٨).

وعليه يمكن القول انه هنالك علاقه بين فعالية وقوة الدولة وبين قوتها واستقرارها الداخلي فكلما كانت تتمتع بالاستقرار زاد من قوتها ومكانتها الدولية لكن بعض الدول اليوم تعاني من ازمات متعددة المشاكل تتعلق بالبنية الهيكلية وسوء الإدارة والفساد وضعف الهوية الوطنية ولانفصال السلطة عن السياسة او لأسباب و متغيرات خارجية رافقها تغيير مما جعلها دول غير فاعلة كما هو الحال في العراق.

المبحث الثالث

مرتكزات الدولة الفاعلة

مازال للدولة حضور كبير حتى في المجتمعات التي تمارس فيها جماعات ومنظمات اجتماعية اخرى السيطرة فعادة ماتملك الدولة مجموعة من المزايا كممارسة دور كبير في مساحات معينة كالتفاوض مع دول اخرى والتعامل مع الفاعلين العابرين للحدود وحفظ السلام بين قطاعات المجتمع المختلفة وتحقيق ببعض المهام الاخرى كالضرائب وحفظ السلام المجتمعي (مجدال ٢٠١٨، ٩٠)، و يتطلب إعادة بناء الدولة وفعاليتها الوطنية والدولية إعادة الثقة بين المواطن والسلطة السياسية وبقدرة الدولة على القيام بواجباتها وهو ما يستلزم تحقيق الإدارة الفعالة للواقع الاجتماعي شرطين أساسيين (باومان و بوردونني ٢٠١٨، ٢٠):

١. السلطة (القدرة على فعل الأشياء) .

٢. السياسة (القدرة على تحديد الأشياء ما يجب فعله وتجنبه عالمياً ووطنياً) مما يعني ان فعالية الدولة و قدرتها تعتمد على تحديد وفعل الأشياء وهذا ما افتقرته بعض الدول اليوم بسلطانها وقياداتها السياسية فهي تحدد ولم تفعل تضع برامج ولم تنفذ وهذا العجز في سلطتها أدى إلى ما يسمى (دولة بلا دولة) كما يسميه زيجمونت باومان فالحكومة عاجزة عن التكيف مع المتغيرات الدولية (مفرزات ما بعد الحداثة كالعولمة وما بعدها او التطور التكنولوجي) وعن المتطلبات التنظيمية الجديدة مما يجعلها تلجأ إلى مشاركة جماعات أخرى لتعالج هذا الانفصال (دولة عميقة) وهذا بدوره أدى إلى رفض ومعاداة السياسة ورؤيتها كلعبة قذرة فظهرت الشعبوية الوطنية (تظاهرات اجتماعية شعبية) الراضية للسياسة فبدلاً من استخدام معاداة السياسة كان من المفترض القول (معاداة الحزبية) التي تحكم ، ولكن هذا الرفض وفقاً لأراء بعض المتخصصين والباحثين يمهّد لظهور شخصيات كارزمية قادرة على جذب الجماهير وتمكن من بروز دكتاتورية الرجل القوي نتيجة لتدهور العلاقة بين المواطن والدولة (باومان و بوردونى ٢٠١٨، ٢٣).

فالدولة هنا توجه رعاياها وهي ليست مسؤولة عنهم بل أن الحكومات اليوم تلجأ إلى المرونة والتسويق أو ما تسميه بالتسويات وهذا ما يؤدي إلى سخط الجماهير أو ظهور (حركة الساخطين) وهذا ما شهدته ثورات الربيع العربي ، لقد فقد الناس الثقة في المعالجة من الأعلى (الحكومات) ولجأت الى الشارع ليجري تعميم الفعل السياسي (باومان و بوردونى ٢٠١٨، ٢٤-٢٧) ، كما أن للقيادات السياسية دور كبير في فعالية وقوة الدولة فاستعداد القادة السياسيين لاحترام الآخرين وقبول آرائهم المختلفة وعدم تضيق الخناق عليهم وقبول التنوع والطرح واستيعاب غير المألوف منهم، إذا كان ينطلق من الثوابت المنطق عليها في الدولة التي لا تقبل الخلاف والجدل هو من الأساسيات في استقرار الدولة وزيادة قوتها (الشفعاء ٢٠١٤، ١١٠) ، كما أن الوقوف والصمود أمام التحديات الخارجية وتدخلات الدول الأخرى يتطلب قيادات لها القدرة السياسية على مهارات الحوار والتفاوض والتحليل واستثمار الفرص والوقائع والاحداث والظروف والتخطيط الاستراتيجي وعمق التصور والوعي الناضج والثبات على المواقف المبدئية والمرونة النسبية دون التنازل عن المكاسب المحققة استسلاماً للتهديدات أو المغريات القوية كل ذلك له دور في مواجهة أي ضغوط دولية تقلل من احترام مبادئ الدولة وعقيدتها السياسية (الشفعاء ٢٠١٤، ١٠٩). أن وجود نظام سياسي متماسك ومتوافق مع طموح واحتياجات مواطنيه يتصف بالتسامح والعدالة والمؤسسات الحديثة والقبول الداخلي والخارجي والحركة والمرونة أمام التحديات المعاصرة والأزمات الواقعة، له دور في زيادة قوة الدولة سياسياً ولا ننسى أهمية وجود اقتصاد قوي متنوع يحقق التنمية الشاملة المستدامة قائم على الكفاءة والعدالة في الإنتاج والتوزيع أو مجتمع متماسك وطنياً يحترم التنوعات المختلفة وينمي الولاء للوطن ويتمتع فيه المواطن بالمساواة والعدل والحرية ، فضلاً عن قوة عسكرية مدربة

ومجهزة بأحدث الأسلحة وقادرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية (الدوري ٢٠١٣، ٩٧) ، اذن لهذه العوامل دور مهم في فعالية الدولة كونها مستلزمات أساسية لتعزيز ودعم فاعليتها وقوتها .

يعد بناء الدولة المدنية الديمقراطية من الاسس الفاعلة للتخلص من الدولة الفاشلة وهو ما يستلزم اعتماد ثقافة المواطنة وتكون بدايتها القطيعة التامة مع نظام المحاصصة الطائفية الأثنية المنتج المستمر للأزمات والفشل فلا بد من عمل وتنسيق جاد وواسع لجميع الأحزاب والقوى والشخصيات السياسية ذات التوجهات المدنية الديمقراطية من أجل خلق تحالف واسع لتغيير موازين القوى في الانتخابات وكذلك يستلزم التحول الديمقراطي تحول اقتصادي من نظام الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد إنتاجي متنوع صناعياً، زراعياً، ثقافياً (فياض دت، ١١٠).

ولابد هنا من تطوير الروح الديمقراطية في أنشطة وفعاليات الجهاد الإداري بما يضمن احترام المصالح الفعلية للمواطن بالاستناد إلى أسس وطنية قائمة على الكفاءة والمسؤولية والنزاهة بعيداً عن روح الانتماء الطائفي والحزبي، أي بالاعتماد على التكنوقراط في إدارة مؤسسات الدولة بما يضمن احترام مصالح جميع المواطنين (حاتم ٢٠١٨، ١١٩).

وهنا تعد التنشئة السياسية الاجتماعية من المستلزمات الأساسية لتفعيل روح المواطنة والتي يجب ان تبنى على احترام الجميع وتبتعد عن الصراعات الحزبية والطائفية التي تكسب الجماهير ثقافة عصبية تقوم على اقضاء الآخر وعلى ثقافة العنف فتتحرف التنشئة عن معايير القيم الصحيحة إلى قيم ضيقة تسهم في تهشيم الثوابت الوطنية والولاء للوطن مما يمهّد للعنف السياسي وتدخل البلاد في فوضى كبيرة تجعل المجتمع غير مستقر سياسياً وأمنياً وتضعف من دوره ومكانته (الدوري ٢٠١٣، ١٨١) .

وعليه يمكن القول أن إعادة بناء الدولة وفعاليتها الوطنية والدولية يتطلب مجموعة من المستلزمات والاسس السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعمل على معالجة أزماتها المتكررة وتعيد دورها الدولي و الاقليمي متمثلة بالعمل وفقاً للمرتكزات والأليات الوطنية القائمة على تعزيز روح المواطنة وبوجود دولة ديمقراطية مدنية تحترم كافة المكونات المجتمعية وعلى وطنية وكفاءة القيادات السياسية ومن خلال إعادة ثقة المواطن بالسلطة وربطها بالسياسة مما يسهم في تكوين دولة موحدة وفاعلة، قوية على المستوى الدولي والاقليمي.

الخاتمة:

لقد كان للازمات والمتغيرات الداخلية والخارجية الاثر الكبير في تراجع دور الدولة وسيادتها وذلك لا يعني التخلي عنها والغائها بل ان الواقع اليوم وخاصة بعد احداث الجائحة الصحية العالمية اثبتت استمرار الدولة رغم تلك المؤثرات والمتغيرات فاستمرت بعضها بالقوة والبعض بالضعف لتندرج تحت مسميات سياسية معاصرة.

ويمكن القول ان الدراسة توصلت الى مجموعة من الاستنتاجات: _

- لم يعد مفهوم الدولة وشكلها ذلك المفهوم الكلاسيكي بتقسيمه دولة ناقصة او كاملة السيادة او دول مركبة وموحدة بل ظهرت تسميات معاصرة متعددة كالدولة الفاعلة او القوية وغير الفاعلة (الرخوة والهشة والعميقة والضعيفة) وغيرها من المسميات.
- ان اغلب الدول غير الفاعلة تقترب من مفهوم الدول الناقصة السيادة التي تعاني من تدخل دولي او جماعات وقوى بديلة عن الدولة وعن اداء وظائفها وإدارة مؤسساتها.
- تمثلت معايير الدولة غير الفاعلة (ب ضعف التمثيل الدبلوماسي والعنف والارهاب وتكريس الحزبية والطائفية والفساد الحكومي وغياب دولة القانون وانتهاك لحقوق الانسان وضعف في تقديم الخدمات التعليمية و الصحية وكثرة البطالة والنزوح والهجرة وتهميش النساء و الشباب والاقليات و الذي يجعلها تتأرجح ما بين دولة فاشلة وضعيفة وهشة وعميقة .
- لا تقاس قوة الدولة وفاعليتها اليوم بما تتمتع به من قوة عسكرية واقتصادية فقط بل يستند الى مجموعة من المعايير تتعلق بتماسكه السياسي والاجتماعي وبقوة اقتصاده وتنوعه و شرعية نظمه وقوة اجراءاتها التنظيمية والامنية والى اعتماده النظام الديمقراطي الوطني التي يعترف بكل تنوعاته السياسية والاجتماعية والثقافية.
- ان ضعف بعض الدول داخليا و في الساحة الاقليمية والدولية يرجع لانفصال السياسة عن السلطة اي عجز الحكومات والقيادات السياسية عن امتلاك القدرة على اتخاذ القرار السياسي الداخلي في سياسته الداخلية والخارجية مما سبب عجز في اداء المهام وانعدام ثقة المواطن بقياداته وحكوماتها
- ان اعادة دور ومكانة الدولة وطنياً ودولياً يستلزم وجود دولة مدنية يكون الولاء فيها للوطن وليس للانتماءات الفرعية ويرتكز الى الحوار والمصالحة الحقيقية واتباع التوازن الاقليمي مع كافة دول الجوار .
- ضرورة انشاء مجلس خاص يتولى ادارة الازمات مهمته معالجة مؤشرات الازمات قبل حدوثها واعتماد الدبلوماسية المتعددة المسارات (الدينية، التعليمية...)
- اتباع سياسة وطنية تبتعد فيها عن الصراع والتنافس الاقليمي والدولي.

المصادر باللغة العربية:

١. باومان، زيجمونت و بوردونى، كارلو . ٢٠١٨ . حالة الازمة . ترجمة حجاج أبو جبر . بيروت : الشبكة العربية للأبحاث والنشر .
٢. بشارة ، عزمي . ٢٠٢٣ . مسألة الدولة : اطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقات . ط١ . بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

٣. بوزكري ، رشدي. ٢٠١٤. المواطنة ودورها في بناء الدولة القوية (الكويت نموذجاً) . رسالة ماجستير . جامعة محمد خضير بسكرة .
٤. خشيم ، مصطفى عبدالله. ٢٠٠٣. موسوعة علم العلاقات الدولية الدار. ليبيا : الجماهيرية للنشر والتوزيع .
٥. خيرالله ، احمد السيد . ٢٠١٩. أثر تطور مفهوم وعناصر القوة على تحولات النظام الدولي. مجلة البحوث المالية والتجارية . المجلد ٢٠. العدد الثالث. الجزء الثاني. جامعة بورسعيد.
٦. زحنون، ليدية و حامق ، نسيم. ٢٠١٨. الدولة الفاشلة واشكالية إعادة بنائها . رسالة ماجستير . جامعة مولود معمري .
٧. الشفحاء ، فهد بن محمد. ٢٠١٤. الأمن الوطني تصور شامل. عمان: دار الجامعة للطباعة .
٨. طشطوش ، هائل عبد المولى . ٢٠١٢. الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد. عمان: دار الحامد للنشر .
٩. عبود، سالم محمد طالب ، وسعد عبدالستار . ٢٠١٢. الامن الوطني بين البطالة والتنمية . بغداد .
١٠. غريفيش، مارتين و او كلاهان ، تيري. ٢٠٠٨. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية . مركز الخليج للأبحاث .
١١. الدويري، فايز محمد. ٢٠١٣. الأمن الوطني. عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.
١٢. فرج، انور محمد. ٢٠١٧. الفاعلون من غير الدول والدولة الفاشلة : دراسة من منظور العصور الوسطى الجديدة في الشرق الاوسط. مجلة دراسات قانونية وسياسية. السنة الخامسة . العدد ٩.
١٣. فياض ، هاشم نعمة. بلا تاريخ .دراسات في الدين والدولة . بغداد .
١٤. حاتم، لطفي. ٢٠١٨. العولمة الرأسمالية والكفاح الوطني الديمقراطي. بغداد.
١٥. مجدال ، جويل. ٢٠١٨. الدولة في المجتمع . ترجمة محمد صلاح علي. بيروت :عالم الادب للنشر والتوزيع .
١٦. مراد ، علي عباس . ٢٠١٦. مشكلة إعادة بناء الدولة في البلدان العربية حالة العراق ٢٠٠٣ - ٢٠١٥. بغداد: دار قناديل للنشر .

١٧. نابلي ، بليغ . ٢٠٢١. الدولة قانون وسياسة . ترجمة محمد عرب صاصيلا، الهيئة
السورية العامة للكتاب.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Abboud, Salem Mohammed Taleb, and Saad Abdul-Sattar. 2012. National Security between Unemployment and Development. Baghdad.
2. Al-Duwairi, Fayez Mohammed. 2013. National Security. Amman: Dar Wael for Printing, Publishing and Distribution.
3. Al-Shafaha, Fahd bin Mohammed. 2014. National Security, a Comprehensive Vision. Amman: Dar Al-Jamiah for Printing.
4. Bauman, Zygmunt and Bordoni, Carlo. 2018. The State of Crisis. Translated by Hajjaj Abu Jabr. Beirut: Arab Network for Research and Publishing.
5. Bishara, Azmi. 2023. The Question of the State: A Thesis in Philosophy, Theory and Contexts. 1st ed. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies.
6. Bouzkri, Rushdi. 2014. Citizenship and its Role in Building a Strong State (Kuwait as a Model). Master's Thesis. University of Mohamed Kheder Biskra.
7. Faraj, Anwar Muhammad. 2017. Non-State Actors and the Failed State: A Study from the Perspective of the New Middle Ages in the Middle East. Journal of Legal and Political Studies. Fifth Year. Issue 9.
8. Fayyad, Hashem Ne'meh. Undated. Studies in Religion and State. Baghdad.
9. Griffiths, Martin and O'Callaghan, Terry. 2008. Basic Concepts in International Relations. Gulf Research Center.
10. Hatem, Lotfi. 2018. Capitalist Globalization and the National Democratic Struggle. Baghdad.
11. Khairallah, Ahmed Al-Sayed. 2019. The Impact of the Development of the Concept and Elements of Power on the Transformations of the International System. Journal of Financial and Commercial Research. Volume 20. Issue Three. Part Two. Port Said University.
12. Khashim, Mustafa Abdullah. 2003. Encyclopedia of International Relations. Dar. Libya: Jamahiriya for Publishing and Distribution.



13. Majdal, Joel. 2018. The State in Society. Translated by Muhammad Salah Ali. Beirut: Alam Al-Adab for Publishing and Distribution.
14. Murad, Ali Abbas. 2016. The Problem of Rebuilding the State in Arab Countries: The Case of Iraq 2003-2015. Baghdad: Dar Qanadeel for Publishing.
15. Nabli, Baligh. 2021. The State: Law and Politics. Translated by Muhammad Arab Sasila, Syrian General Book Authority.
16. Tashtoush, Hael Abdul-Mawla. 2012. National Security and Elements of State Power in the New World Order. Amman: Dar Al-Hamed for Publishing.
17. Zahnoon, Lydia and Hameq, Nasima. 2018. The Failed State and the Problem of Rebuilding It. Master's Thesis. Mouloud Mammeri University.